محاضرات مادة تاريخ الصحافة العراقية لطلبة المرحلة الأولى

قسم الاعلام / كلية الآداب / الجامعة المستنصرية

السنة الدراسية ٢٠١٧ ــ ٢٠١٨

من كتاب (تاريخ الصحافة العراقية)

تأليف مدرس مادة تاريخ الصحافة العراقية

الدكتور عبد الحسين علوان الدرويش

تاريخ الصحافة العراقية
محاضرات الكورس الثاني

المحاضرة العاشرة

صحافة الأحزاب العراقية العلنية ١٩٤٦ ـ ١٩٥٠ :

الصحافة العراقية ١٩٤٦-١٩٥٨

بعد ان انتهت الحرب العالمية الثانية اعلن الامير عبد الاله ، الوصي على العرش ، في خطاب القاه في ٢٧ كانون الاول ١٩٤٥ ،عزم الحكومة العراقية على اطلاق الحريات العامة وتأسيس الاحزاب السياسية والسيربسياسة العراق على اسس ديمقرطية صحيحة. واعلن رئيس الوزراء ، في اذار ١٩٤٦ في مجلس النواب العمل على نقل البلاد ، من الوضع الشاذ الذي خلفته الحرب ، الى وضع السلم .

لقد استبشرت القوى السياسية خيرا بخطاب الوصي واعلان وزير الداخلية وتقدمت مجموعات من الشخصيات العراقية الى وزارة الداخلية بطلب اجازة لتاسيس احزاب سياسية . وفعلا اجازت وزارة الداخلية خمسة احزاب هي : الحزب الوطني الديمقراطي والاتحاد الوطني وحزب الشعب وحزب الاحرار وحزب الاستقلال.

و مع انبثاق الحياة الحزبية العلنية ولدت الصحافة ، التي تعد الحجر الاساس في حرية الراي ، لتعبر عن سياسة الاحزاب واهدافها ، فقد صدرت صحيفة (لواء الاستقلال) لتكون ناطقة باسم حزب الاستقلال و اصدر الحزب الوطني صحيفة (الاهالي) وحزب الشعب صحيفة (المواطن) وحزب الاتحاد الوطني صحيفة (السياسة) وحزب الاحرار (صدى الايام)، كما اصدر اعضاء من حزب الاستقلال صحفا خاصة بهم مثل (اليقظة) و(الجريدة) ولكنها لم تكن ناطقة بلسان الحزب .

كان المناخ العام في العراق مع انبثاق الحياة الحزبية العلنية وصدور الصحف يشير الى ان البلاد تسير في طريق الديمقراطية غير ان ذلك لم يدم طويلا اذا استهل رئيس الوزراء ارشد العمري حكمة في الاول من حزيران ١٩٤٦ بتعطيل صحيفة (العصبة) واعتقل مديرها وكل من وقع على طلب اجازتها وسحبت امتياز مجلة (الينبوع) وارسل الشرطة لمصادرة العدد ١١لمجلة (الوادي) من المطبعة و انذرت صحف (صوت الاحرار) و(الرأي العام) واقامت الدعوى القضائية على رئيس حزب الشعب بصفته المدير المسؤول لصحيفة (الوطن). بالمقابل هاجمت صحيفة (صوت الاهالي) الحكومة واصفة اياها بأنها (حكومة رجعية تمهد لعودة اقطاب الرجعية وهذا خطر جسيم يهدد البلاد) وكذلك فعلت صحيفة (صوت الاحرار) التي حذرت مما ينتظر الصحافة على يد هذه الحكومة .

في غضون ذلك داهمت قوات الشرطة ، في كركوك ، العمال المضربين عن العمل المجتمعين في بستان (كاورباغي) لمطالبة شركة النفط الانجليزية بتحسين ظروفهم المعيشية واطلقت النار عليهم فقتلت ١٦منهم وجرحت ٣٠اخرين. في ظل هذه الاجراءات التعسفية كان رد فعل الصحافة ،على الحكومة ، عنيفا ، اذ اتهمتها بمحاباة الشركة البريطانية على حساب العمال العراقيين ودعت الاحزاب الى تشكيل لجنة تحقيق في اعتداء الشرطة على العمال . وبذلك شكلت الصحف مصدر ازعاج للسلطات الحاكمة لاسيما الحزبية لذا قررت الحكومة احالت كامل الجادرجي الى المحكمة في ثلاث شكاوى بتهمة نشر مقالات في صحيفة (صوت الاهالي) وصفتها بانها (استفزازية ضد الحكومة واضعافها واثارة الكراهية بين الطوائف والتحريض على التمرد والعصيان واحداث الشغب والثورة). وقد قررت المحكمة حبس صاحب الصحيفة لمدة ستة اشهروتعطيل الصحيفة (صوت الاهالي) تعطيلا دائما لكن محكمة التميز اطلقت سراحه بكفالة . ولم تكتف الحكومة بذلك بل سحبت امتياز مجلة (الرابطة الثقافية) في تموز ١٩٤٦ وعطلت صحيفة (السياسة) واعقبتها بتعطيل صحيفة (صدى الدستور) و(لواء الاستقلال) و(اليقظة) و(التقدم).

وقد وقفت الصحافة موقفا معارضا شديدا ضد الحكومة جراء اغلاق (٣ارباع صحف بغداد) مما دفع بعمال المطابع الى اعلان الاضراب عن العمل في ٥ايلول ١٩٤٦تضامنا مع الصحفيين .

وعندما تسنم صالح جبر رئاسة الحكومة بدأها بشن حملة منظمة على الصحف وارسال رجالها الى المحاكم والسجون ، فقد احال مدير صحيفة (لواء الاستقلال) الى المحكمة لان الصحيفة نشرت قصيدة بتوقيع مستعار تتهكم على تمثال الجنرال مود الذي قاد الجيش البريطاني واحتل بغداد عام ١٩١٧وحكم فعلا لمدة سنة وعطلت الصحيفة لنفس المدة . وعطلت مجلة (الوادي) لمدة سنة لنشرها مقالات اعتبرتها الحكومة بأنها (تشكل خطرا على سلامة الدولة) وبالطبع ان مثل هذه التهمة ممكن ان تلصق على اية صحيفة تحاول ان تنتقد الحكومة وسياستها . واحالت صاحبي صحيفتي (السياسة) و(الوطن) الى المحكمة ، وحجزت الشرطة نسخ صحيفة (صوت الاهالي) في المطبعة واحالت مالك المطبعة ومدير الصحيفة الى المحكمة التي قضت بتعطيل الصحيفة لمدة شهرين . كما عطلت الحكومة صحف السجل واليقظة والرأي العام والقنديل .

لقد كان للصحافة دورا كبيرا في تعبئة الشعب باتجاه معارضة سياسة الحكومة.

وقد كان رد الحكومة اعلان الاحكام العرفية في جميع انحاء العراق واصدر قائد القوات العسكرية في ضوء ذلك بيانا فرض بموجبه الرقابة على الصحف والبريد والبرقيات

لكن الوصي على العرش عبد الاله اضطر الى الاعلان عن ان معاهدة بورتسموث (لاتلبي اماني البلاد لذلك فلن تبرم) ترافق مع ذلك اغلاق صحيفتي لواء الاستقلال واليقظة . وقد اضطرت حكومة السيد محمد الصدر(رئيس الوزراء) الغاء الرقابة على الصحف وسمحت للصحف المعطلة باستئناف وعادت صحيفتا لواء الاستقلال وصوت الاهالي الى الاسواق واستانفت الوطن صدورها ثم تبعتها اليقظة. أن الانفراج الملحوظ في الوضع الداخلي العراقي ، من خلال الاجراءات الايجابية لحكومة الصدر ، شجع شخصيات عراقية على اصدار صحف جديدة منها النبراس والانوار ولسان الاحرار والعصور واصدر الحزب الشيوعي العراقي ولاول مرة بشكل علني صحيفة الاساس .

إلا ان الاجواء الديمقراطية هذه لم تدم طويلا ،أذ اصدر قائد القوات العسكرية للمنطقة العرفية الاولى (بغداد) بيانا عسكريا بمراقبة الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها وايقاف نشرها من غير اخطار سابق وضبط المطبوعات والنشرات والرسومات التي من شأنها تهييج الخواطر واثارة الفتنة ، او مايؤدي الى الاخلال بالامن والنظام العام سواء كانت معدة للنشر او التوزيع او العرض للانظار او البيع او لم تكن معدة لغرض من هذه الاغراض .

وكانت صحيفة لواء الاستقلال كتبت في ٥اب وبالعدد المرقم ٤٤٤ مقالا افتتاحيا بعنوان (الواجب القومي يحتم على الجميع التضامن في محنة الوطن الكبرى واحباط مكائد البورتسموثيين) اعتبرت من اقوى المقالات السياسية التي كتبت في ذلك العام بعد وثيقة كانون . وتدل بان فسحة حرية الراي الممنوحة كانت واسعة .

كما شنت جريدة صوت الاهالي هجوما مركزا على الحكم منذ شهر شباط حتى تجميد نشاط الحزب الوطني الديمقراطي واعتبرت مقالاتها وثائق وطنية مهمة تدمغ طبقة الحكم في العراق انذاك . ومن تلك المقالات ما جاء بعنوان (حسبوا الوداعة خنوعا) واخر بعنوان (واجبات الشعب) وثالث (هذه القيود ضد الحريات لمصلحة من ؟) وكتبت تحت عنوان (

حرية الصحافة ونقل الانباء وفقدان اثرها في البلاد العربية) اشارت فيه لاول مرة الى حقوق الانسان وحرياته .

في ٦كانون الثاني ١٩٤٩ عاد نوري السعيد لتشكيل حكومة جديدة ، بعد استقالة وزارة الباجة جي ، واول عمل قام به هو التدخل في عمل الصحافة اذ منع الصحافة من الاشارة الى علاقة استقالة الباجةجي بمايجري في فلسطين ، وضيق الخناق على الصحافة واحال العديد من الصحفيين الى المحاكمة ومنع الصحف من نشر الافتتاحيات فصدرت الصحف بمساحات بيضاء في الصفحات الاولى .

وفي شهر مايس من عام ١٩٤٩ احالت الحكومة صاحب صحيفة صوت الاهالي الى المحاكمة بتهمة (تحقير الحكومة واهانتها) وعطلت الصحيفة الى اجل غير محدد ، فأصدر في ١٨ أيلول صدى الاهالي بديلا عنها .

وقد تعرضت الصحافة لواحدة من اقسى الاجراءات الحكومية في تاريخها عندما الغى قائد القوات العسكرية العرفية للمنطقة العرفية في بغداد في ١٤اب ١٩٤٩ امتياز ٢٣٧ صحيفة ومجلة بينها صحف ناطقة باسماء احزاب .

بالمقابل سمحت الحكومة لصحف موالية لها بالصدور مثل صحيفتي العهد والامة.

وفي شهر مايس ١٩٥٣ بلغ الملك فيصل الثاني السن القانونية واستلم العرش من خاله الوصي عبد الاله فالغيت الاحكام العرفية وعادت الصحف الى الصدور ورفع الحظر عن نشاط الاحزاب وسمحت لصحف جديدة بالصدور بعضها كان صريحا في تعبيرة عن الافكار اليسارية حتى وصل عددها ٤٢مطبوعا وقد وصفت تلك الفترة بأنها (عهد انطلاق صحفي) و(ان الصحافة تمتعت بأوسع الحريات) وقد صدرت جريدة الجريدة في ٢٧ ايلول ١٩٥٣ كصحيفة خاصة . ومن بين المطبوعات الاخرى التي صدرت كانت مجلة الثقافة الجديدة التي صدر عددها الاول في تشرين الثاني عام ١٩٥٣ الا ان الحكومة سحبت امتيازها بعد صدور عددها الثاني معتبرة صدورها تحديا لنظام الحكم.

مرت الصحافة خلال ثلاثة اشهر من ايار وحتى اب ١٩٥٤ تحت ظل حكومة ارشد العمري بمرحلة جديدة من التعسف والاضطهاد اذ ان رئيس الوزراء كان معروفا لدى الصحافة خلال تشكيله للحكومة عام ١٩٤٦ بانه رجلا قمعيا ويستهين بحقوق الانسان وحرياته الدستورية أذ عاد ثانية ليمارس قمع الصحافة من خلال تعطيل ١٥صحيفة ومجلة خاصة وامتدت يد الحكومة لتشمل صحافة الاحزاب المحمية بموجب القانون من التعطيل

فاحالت صحيفتي الحزب الوطني الديمقراطي والاستقلال الى المحاكمة بتهمة واحدة هي التعرض لرئيس تركيا انذاك بمقال للاولى وقصيدة شعر للثانية . واصدر مرسوم المطبوعات المرقم ٢٤ الذي قضى على الصحافة العراقية جميعها ووجه ضربة الى الصحافة هي الاقسى من نوعها في مسيرتها وذلك للعدد الهائل من الصحف والمجلات التي تضررت منه .

بالمقابل منحت الحكومة اجازات لسبع صحف وهي (الشعب ، الزمان ، الاخبار ، الحرية ، اليقظة ، البلاد ، والحوادث) وصحيفة تصدر باللغة الانجليزية هي (عراق تايمز) . وقد استمرت هذه الصحف بالصدور حتى ١٤تموز ١٩٥٨ وكانت اربع منها مسايرة لخط سياسة الحكومة تأريخيا وهي (الشعب والزمان والاخبار والحوادث) اما الثلاث الاخرى مأن اصحابها كانوا مناهضين للشيوعية (وهذا ما يتفق مع سياسة نوري السعيد) وفي الوقت نفسه مناهضة للاستعمار البريطاني والغرب ، أذ تعرض اصحابها للسجن والاعتقال والمحاكمة وتعطيل صحفهم بسبب تلك المواقف وقد اختصت صحيفتا الحوادث والشعب بمهاجمة الاتحاد السوفيتي والخطر الشيوعي .